منذ بداية 2025 .. لتعادل 62,5٪ من القيمة الرأسمالية للبورصة البالغة 53,5 مليار دينار

33,5 مليار دينار القيمة السوقية للبنوك.. بقفزة 6,5 مليارات

- البنوك استقطبت سيولة بـ 5,3 مليارات دينار منذ بداية 2025 تعادل 29٪ من إجمالي البورصة
- 927 مليون دينار تداولات سهم «الوطني» ما يعادل 18٪ من تداولات البورصة
- «بيت التمويل» سجل أعلى التداولات بـ 1,68 مليار تعادل 9,2٪ من إجمالي السوق
- ارتفاع مكاسب البنوك منذ بداية العام بقيادة «الوطني» الذي ارتفعت قيمته السوقية بملياري دينار

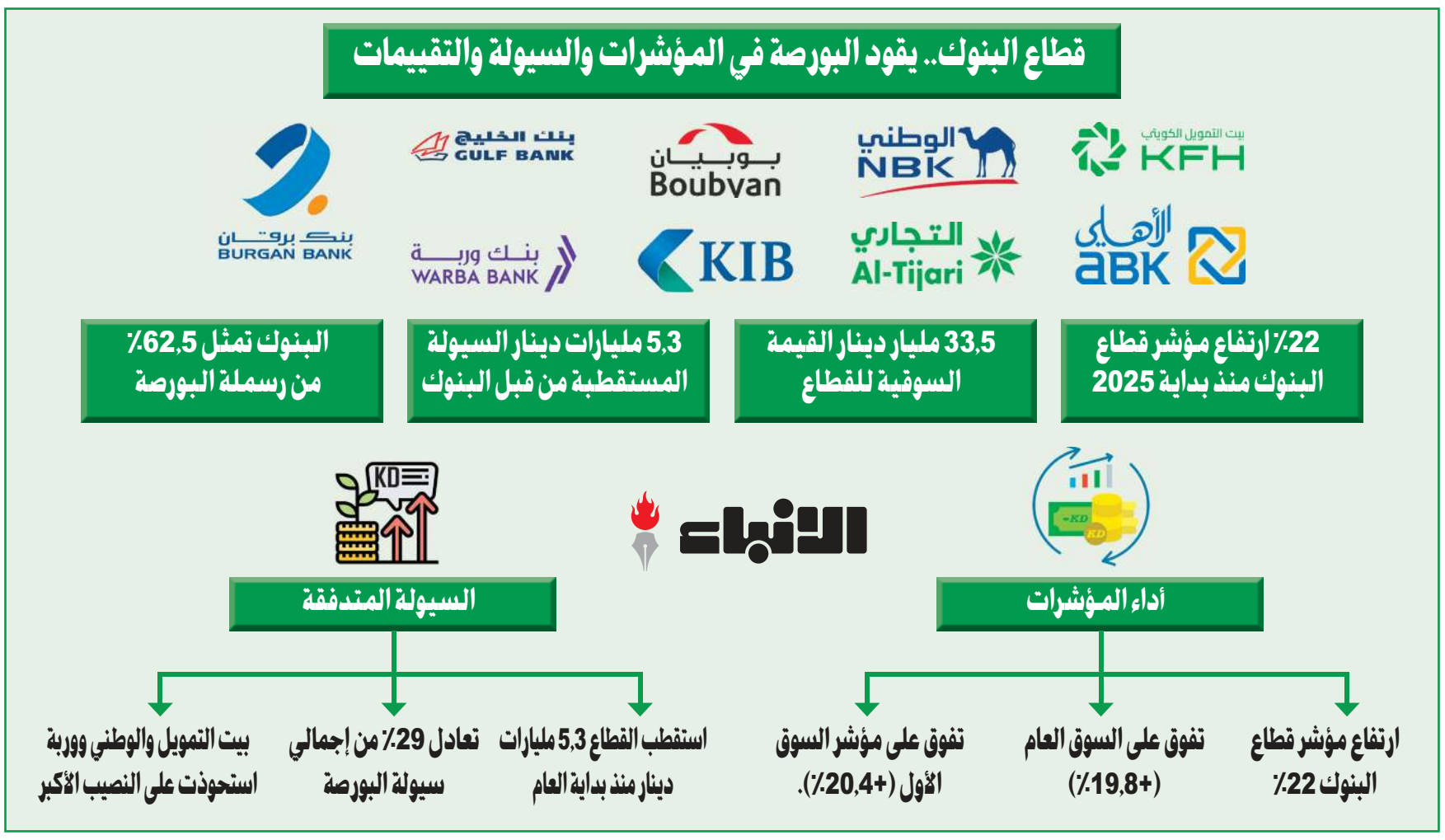

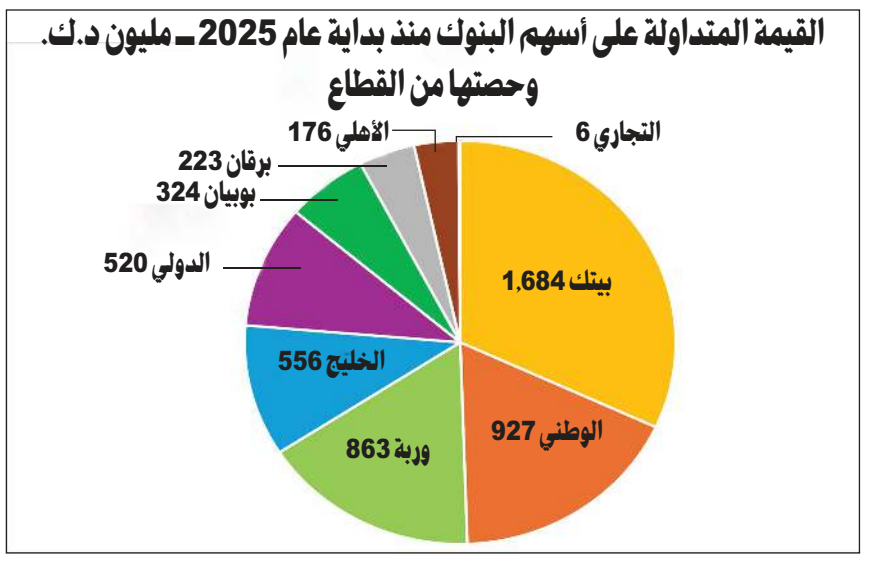

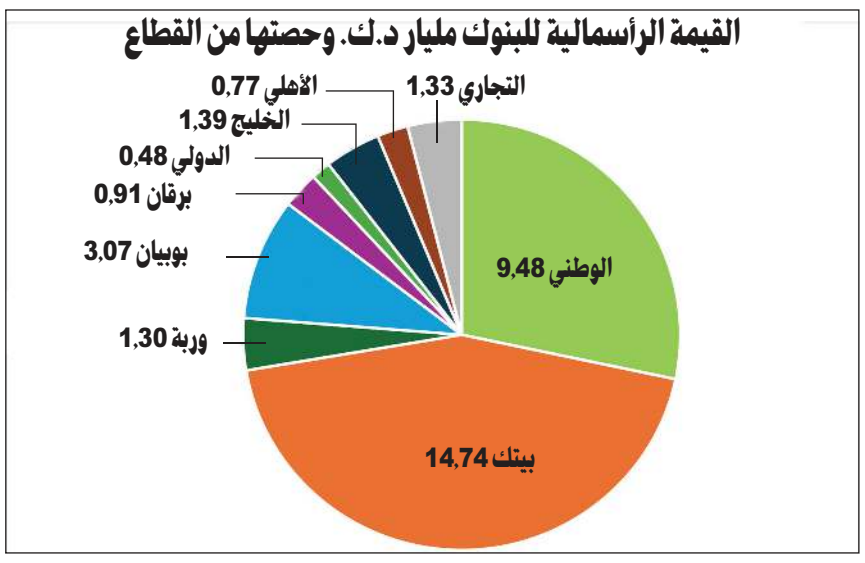

المحلل المالي

يواصل القطاع المصرفي الكويتي ترسيخ مكانته كأحد أهم محركات النشاط الاقتصادي في بورصة الكويت، مستفيدا من قوة مؤشراته المالية واستمرارية التدفقات الاستثمارية التي تعكس ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، فقد تمكنت البنوك المدرجة، بدعم من النتائج التشغيلية المتينة ومعدلات الملاءة المالية المرتفعة، من تعزيز قيمتها السوقية بصورة لافتة خلال عامي 2024 و2025، لتشكل الحصة الأكبر من رسملة السوق وتتصدر المشهد الاستثماري، وهذا الأداء لا يعكس فقط متانة القطاع البنكي في مواجهة التحديات، بل يعكس أيضا دوره الحيوي في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، الأمر الذي يرسخ موقعه كركيزة أساسية في النمو الاقتصادي للكويت ويضعه في مصاف القطاعات القيادية بأسواق المنطقة.

وربحت القيمة الرأسمالية السوقية لقطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2024 حوالي 2,5 مليار دينار، بدعم من النتائج المالية الجيدة للبنوك خلال عام 2024 وقوة مؤشرات ملاءتها المالية وتفاؤل المستثمرين بالنتائج المستقبلية ودور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الاقتصادية، واستمرت البنوك الكويتية في تسجيل المكاسب في القيمة الرأسمالية السوقية منذ بداية عام 2025 بلغت قيمتها 6,5 مليارات دينار لتسجل القيمة السوقية لقطاع البنوك في 18 سبتمبر 2025 حوالي 33,5 مليار دينار، أي ما يعادل 62,5٪ من القيمة السوقية لبورصة الكويت، والتي سجلت 53,5 مليار دينار كما في 18 سبتمبر 2025، حيث ارتفع مؤشر قطاع البنوك منذ بداية السنة بنسبة 22٪ مقارنة بمكاسب مؤشر السوق العام التي بلغت 19,81٪ ومؤشر السوق الأول الذي سجل مكاسب نسبتها 20,38٪.

أما مؤشر السوق الرئيسي الذي يضم الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد ربح 17,3٪ منذ بداية السنة الحالية، واستقطبت البنوك منذ بداية السنة الحالية سيولة قيمتها 5,3 مليارات دينار، أي ما يعادل 29٪ من سيولة بورصة الكويت التي بلغت 18,4 مليار دينار.

أعلى التداولات

ولجهة أعلى التداولات كانت على سهم بيت التمويل الكويتي بحوالي 1,68 مليار دينار ما يعادل 9,2٪ من تداولات بورصة الكويت و32٪ من قيمة التداولات على قطاع البنوك، فيما جاء بنك الكويت الوطني في المرتبة الثانية بتداولات قيمتها 927 مليون دينار، أي ما يعادل 5٪ و18٪ من تداولات البورصة والقطاع البنكي على التوالي، أما بنك وربة فبلغت قيمة التداولات على أسهمه 862,6 مليون دينار، أي ما يعادل 4,7٪ من سيولة بورصة الكويت.

مكاسب البنوك

سجلت جميع البنوك الكويتية مكاسب في قيمتها السوقية منذ بداية السنة بقيادة بنك الكويت الوطني الذي ارتفعت قيمته السوقية بحوالي ملياري دينار، أي ما يعادل ارتفاع نسبته 27٪ لتسجل قيمته السوقية 9,5 مليارات دينار وبوزن في السوق نسبته 17,7٪ وفي القطاع بوزن 28,3٪، أما بيت التمويل الكويتي الذي ارتفعت قيمته السوقية بحوالي 1,98 مليار دينار أي ما يعادل ارتفاع نسبته 15,53٪ لتسجل قيمته السوقية 14,74 مليار دينار وبوزن في السوق نسبته 27,5٪ وفي القطاع نسبته 44٪.

أما بنك وربة فقد سجلت قيمته السوقية 1,3 مليار دينار مرتفعة بحوالي 885 مليون (نسبة ارتفاع 51٪) بدعم من إعلان اتفاقية لشراء حصة 32,75٪ من رأسمال بنك الخليج بمبلغ 498,1 مليون دينار وما تبعها من زيادة رأسماله بنسبة 100٪ بينما ارتفع سعر سهم بنك الخليج منذ بداية السنة بنسبة 12,4٪ لتسجل قيمته الرأسمالية السوقية 1,39 مليار دينار، كما ارتفعت القيمة السوقية لبنك بوبيان بنسبة 30,1٪ ما يعادل ارتفاع قيمته 709 ملايين دينار لتسجل 3,07 مليارات دينار، كما ارتفعت القيمة السوقية لبنك برقان بنسبة 42,6٪، ما يعادل ارتفاع قيمته 272 مليون دينار لتسجل 910 ملايين دينار.

مكررات الربحية

ومع الارتفاع الملحوظ في أسعار أسهم البنوك ارتفعت تقييمات القطاع (مكررات الربحية ومضاعف السعر إلى القيمة الدفترية) ولكن بوتيرة اقل، وذلك نتيجة نمو صافي الأرباح والأداء المالي الجيد للقطاع بشكل عام، حيث يتداول قطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت حاليا عند مكرر ربحية 19,7 مرة على أساس أرباح فترة آخر 12 شهرا، بينما سجل مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للقطاع P/BV Ratio 2,27 مرة، ويعتبر هذا المضاعف لقطاع البنوك مناسبا مقارنة بالتقييمات والمعايير في الأسواق العالمية.

5,98 مليارات دينار العجز المتوقع.. بافتراض تحقيق إيرادات بـ 18,55 مليار دينار مقابل 24,54 ملياراً مصروفات

«الشال»: 15,62 مليار دينار الإيرادات النفطية المتوقعة في 2025/ 2026

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر سبتمبر 2025 يكون الشهر السادس من السنة المالية الحالية 2026/2025 قد انتهى، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر سبتمبر نحو 72,2 دولارا، مرتفعا بنحو 1,6 دولار للبرميل أي ما نسبته نحو 2,3٪ عن معدل شهر أغسطس البالغ نحو 70,5 دولارا للبرميل، وأعلى بنحو 4,2 دولارات للبرميل، أي بما نسبته 6,1٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 68 دولارا للبرميل.

وأشار التقرير إلى أنه بانتهاء شهر سبتمبر حقق سعر برميل النفط الكويتي لما مضى من السنة المالية الحالية معدل بحدود 69,8 دولارا، وهو أدنى بنحو 9,9 دولارات أو بنسبة ـ12,4٪ من معدل سعر البرميل للسنة المالية الماضية 2025/2024 البالغ نحو 79,7 دولارا، وكذلك أدنى بنحو 20,7 دولارا أو بنحو ـ22,9٪ مقارنة مع سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 90,5 دولارا، وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد إيقاف استقطاع الـ 10٪ من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض «الشال» أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في سبتمبر بما قيمته نحو 1,33 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض قد لا يتحقق ـ فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 15,62 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 320,6 مليون دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 15,3 مليار دينار. ومع إضافة نحو 2,92 مليار دينار إيرادات غير نفطية ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18,55 مليار دينار.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24,54 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2026/2025 عجزا قيمته 5,98 مليارات دينار، ولكن يظل العامل المهيمن هو ما يحدث من تطورات على إيرادات النفط وما يمكن أن يتحقق من وفر في المصروفات.

2,28 مليار دينار إجمالي سيولة «البورصة» في سبتمبر الماضي

استعرض تقرير «الشال» أداء بورصة الكويت خلال شهر سبتمبر 2025، حيث أشار إلى انه كان أكثر نشاطا مقارنة بأداء أغسطس، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي مع ارتفاع لجميع مؤشرات الأسعار، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 3,1٪، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 5,2٪ ومؤشر السوق العام (وهو حصيلة أداء السوقين) بنحو 3,5٪، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 6,7٪.

ولفت التقرير إلى أن سيولة البورصة المطلقة ارتفعت في سبتمبر مقارنة بسيولة أغسطس، حيث بلغت نحو 2,28 مليار دينار مقارنة بنحو 1,97 مليار دينار، أي بنسبة ارتفاع بنحو 15,3٪. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر سبتمبر نحو 108,5 ملايين دينار، أي مرتفعا بنحو 15,3٪ عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أغسطس البالغ نحو 94,1 مليون دينار.

وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي (أي في 181 يوم عمل) نحو 19,35 مليار دينار، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 106,9 ملايين دينار، مرتفعا بنحو 91,8٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2024 البالغ نحو 55,8 مليون دينار، ومرتفعا أيضا بنحو 78,8٪ إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2024 البالغ نحو 59,8 مليون دينار.

وذكر التقرير أن توجهات السيولة منذ بداية العام الحالي تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 6,9٪ فقط من جملة السيولة، ضمنها حظيت 50 شركة أو نحو 35,7٪ من عدد الشركات المدرجة على نحو 2,6٪ فقط من تلك السيولة، وشركة واحدة من دون أي تداول.

أما الشركات الصغيرة نسبيا والسائلة، فقد حظيت 12 شركة، تبلغ قيمتها السوقية نحو 2,7٪ من إجمالي قيمة الشركات المدرجة، على نحو 26,0٪ أو نحو ربع سيولة البورصة. ومن ضمن تلك الشركات الـ 12 حظيت شركتان تبلغ قيمتهما السوقية نحو 0,4٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة على نحو 13,4٪ من إجمالي سيولة البورصة حتى نهاية سبتمبر 2025، وذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لايزال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة.

30,2٪ هبوطاً بمخصصات البنوك للنصف الأول إلى 84,7 مليون دينار

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى أن قطاع البنوك الكويتية ويشمل 9 بنوك، حقق خلال النصف الأول من العام الحالي نموا في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من 2024، إذ بلغت أرباح النصف الأول 2025 بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 882,2 مليون دينار، بارتفاع مقداره 36,4 مليون دينار أو ما نسبته 4,3٪، مقارنة بنحو 845,8 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2024.

وبلغت أرباح الربع الثاني 2025 نحو 477 مليون دينار مقارنة بنحو 405,2 ملايين دينار في الربع الأول 2025، أي بارتفاع بقيمة 71,8 مليون دينار وبنسبة 17,7٪، وكذلك ارتفعت بقيمة 42,2 مليون دينار أو بنسبة 9,7٪ مقارنة بأرباح الربع الثاني من العام السابق البالغة نحو 434,8 مليون دينار. وتشير الأرقام إلى أن 6 بنوك حققت ارتفاعا في مستوى أرباحها، مقابل 3 بنوك حققت انخفاضا مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وبلغت قيمة إجمالي المخصصات التي احتجزتها البنوك خلال النصف الأول من عام 2025 نحو 84,7 مليون دينار مقارنة بنحو 121,3 مليون دينار، أي انخفضت بنحو 36,6 مليون دينار أو بنحو ـ30,2٪، ولعل تفسير الانخفاض في المخصصات يعود إلى كفايتها نتيجة انخفاض نسبة الديون المتعثرة وارتفاع نسب تغطيتها.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك نحو 452,2 مليون دينار، مثلت نحو 51,3٪ من إجمالي صافي أرباح البنوك الـ 9، ومرتفعة بنحو 4,3٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2024. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 430 مليون دينار، مثلت نحو 48,7٪ من إجمالي صافي أرباح البنوك الـ 9، ومرتفعة أيضا بنحو 4,3٪ عن مستواها في النصف الأول من العام السابق.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك محسوبا على أساس سنوي نحو 18,3 مرة مقارنة بنحو 14,9 مرة للفترة نفسها من العام الفائت. وبلغ العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي نحو 1,4٪ في نهاية الفترتين. بينما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية إلى نحو 12,4٪ مقابل نحو 12,6٪ للفترة ذاتها من العام الماضي.